رقم العمل :

مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.714

17 August 1995
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الرابعة عشرة بعد السبعمائة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،
يوم الخميس الموافق ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٥ الساعة ١٠ صباحاً

الرئيس: السيد شيرشينيافين يومياف (منغوليا)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أعلن افتتاح الجلسة الرابعة عشرة بعد السبعمائة لمؤتمر نزع السلاح.

اسمحوا لي أولاً بأن أرحب ترحيباً حاراً بوكيل الوزارة المساعد بوزارة الخارجية وشؤون الكومنولث للمملكة المتحدة، السيد رولاند سميث، الذي سيخاطب هذا المؤتمر اليوم. فحضوره بيننا اليوم دليل آخر على الأهمية التي تعلقها حكومته على محفلنا، وخاصة في فترة حاسمة، يكثّف فيها المؤتمر مفاوضاته بشأن معاهدة حظر شامل للتجارب النووية.

وأود أيضا، نيابة عن المؤتمر، واصالة عن نفسي، أن أرحب ترحيباً حاراً بممثل كندا الجديد المعيّن، السفير موهر. وإنني على يقين من أن خبرة السفير موهر في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف، ومعرفته العميقة بقضايا تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وخاصة في المجال النووي، ستكونان مصدر قوة لهذا المؤتمر. وأودّ أن أؤكد للسفير موهر كامل تعاوننا وتأييدنا. ونتمنى له كلّ التوفيق في نوبة عمله في جنيف.

لديّ على قائمة المتحدثين لهذا اليوم، ممثلو المملكة المتحدة، والأرجنتين، وشيلي، والولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، واليابان، وكندا. وأعطي الكلمة الآن لوكيل الوزارة المساعد بوزارة الخارجية وشؤون الكومنولث للمملكة المتحدة، السيد رولاند سميث.

السيد سميث (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس أشكركم على كلماتكم في تقديمي إلى المؤتمر. واسمحوا لي بأن أبدأ بتهنئتكم على توليكم رئاسة هذا المؤتمر، وأؤكد لكم التأييد التام من المملكة المتحدة.

ويسرّني أن أستطيع المشاركة هذا الصباح في أعمال مؤتمر نزع السلاح. فلهذه الهيئة وسابقاتها تاريخ ممتاز. فالفضل يرجع لها في أن المجتمع الدولي قد نجح في الاتفاق على صكوك هامة متعددة الأطراف من أجل تحديد الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية. وتتركز الآمال المتطلّعة إلى حدّ كبير للمزيد من التقدم في هذه المجالات وغيرها، على الجهود المتواصلة المبذولة في هذا المؤتمر. ولذلك ليس من المدهش أن تكون هناك دول عديدة حريصة على القيام بدور كامل في المفاوضات الهامة الجارية في المؤتمر. وفي رأينا أن مشاركتها تعزز أعمال المؤتمر وتضيف وزناً إلى الاتفاقات التي يبرمها. ولذا أودّ في البداية أن أسجل مرة أخرى رأي حكومتي الثابت بأننا ينبغي أن نعمل لقبول جميع من تقدموا بطلبات حتى الآن، في وقت مبكر.

كان الممثلان اللذان سبقاني في مهمتي الحالية، قد قاما كلاهما أثناء زياراتهما لهذا المؤتمر خلال العامين الماضيين، بشرح الأسباب التي جعلتنا في المملكة المتحدة نعتقد أن تمديد معاهدة عدم الانتشار النووي، إلى أجل غير مسمّى، هو من صميم مصالح جميع الدول. وقد أمكن فيما بعد التوصل إلى هذا التمديد. ونعتقد إعتقاداً راسخاً أن القرار الذي اتخذته الأطراف، بدون اللجوء إلى تصويت. لتمديد هذه المعاهدة إلى أجل غير مسمّى، هو فضل يرجع إلى حكمة جميع الأطراف المعنية. فالمعاهدة الآن سمة دائمة من سمات المسرح الدولي، ومن شأن ذلك أن يعزّز إمكانيات النجاح لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي على السواء.

وفي رأينا أنه كان في إمكان المؤتمر أيضا، لو أتيح له مزيد قليل من الوقت، أن يتفق على إعلان نهائي يشمل عنصر الاستعراض من أعماله. ولكننا، دون شك، لا نأسف للوقت المستهلك بشأن الاتفاق على ثلاث وثائق أخرى واعتمادها بدون تصويت، وهي: المقرر بشأن "مبادئ وأهداف عدم الإنتشار النووي ونزع السلاح النووي"، والمقرر بشأن "تعزيز العملية الاستعراضية"، والقرار الداعي إلى الالتزام العالمي بالمعاهدة، ويذكر بصفة خاصة أن على جميع دول الشرق الأوسط أن تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار النووي بأسرع ما يمكن، وأن تضع مرافقها تحت ضمانات كاملة النطاق. فهذه وثائق هامة، ونحن ننوي العمل على ضمان متابعتها.

ومنذ عقد هذا المؤتمر، إنضمت شيلي إلى المعاهدة، وبذا ارتفع العدد الإجمالي لأطراف المعاهدة إلى ١٧٩ دولة. ولكن المزيد من حالات الانضمام ضروري لتحقيق الالتزام العالمي، ويجب علينا جميعاً البحث عن سبل لتحقيق ذلك. ويجب علينا أيضا التفكير في كيف، على وجه التحديد، ستجري العملية الاستعراضية المعزّزة حالما تبدأ في عام ١٩٩٧. ويجب علينا بالطبع بذل كل جهد ممكن للبناء على مبادئ وأهداف عدم الإنتشار النووي ونزع السلاح النووي. وتحتوي هذه الوثيقة على فروع بشأن عدة مواضيع هامة من بينها الضمانات الأمنية، والمناطق الخالية من الأسلحة النووية. وسوف نواصل بجدّ بحث هذه المواضيع. ولكن، نظراً لضغط ضيق الوقت، اقترح التركيز حالياً على الفرع الذي يتناول بالتحديد نزع السلاح النووي.

وتبيّن المبادئ والأهداف بحق أنه من المهم أن يفرغ المؤتمر من المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦. ويثبت سجلنا في المفاوضات إلتزامنا بهذا الهدف. فقد تخلينا عن تحفظنا بشأن نطاق المعاهدة وقبلنا النص الذي يحظر جميع التفجيرات النووية، ونرحب بأن سفير فرنسا الموقر قبل أيضا هذا النص في بيانه هنا في الأسبوع الماضي. وخبراؤنا على استعداد لمواصلة تقديم الدعم التقني، حيثما لزم، إلى الفريق العامل المعني بالتحقق. وفي المجالات الأخرى سنقوم أيضا بأي دور ممكن من أجل ضمان تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إبرام هذه المعاهدة في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦.

وما زلنا نعتقد أن ذلك طموح واقعي. فمن خلال غابة الأقواس المربعة، أصبحت مكونات معاهدة عملية الآن مرئية. وما كان قط لهذه المفاوضات أن تكون سهلة. إلا أن التقدم المحرز منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، مثير للاعجاب. ونحن ندرك أن هناك الكثير من الدول التي كانت تفضل أن تجري المفاوضات في غياب أي تجربة للأسلحة النووية. ونحن من جانبنا ليست لدينا أي خطط لاجراء مثل هذه التجارب. ولكن من الضروري ألا نسمح لغيوم القلق حول هذه التجارب اليوم، بأن تحجب جهودنا المبذولة من أجل ضمان حظر التجارب إلى أجل غير مسمى بالنسبة إلى الغد والمستقبل.

وتبين وثيقة المبادئ والأهداف أيضا أنه من المهم تحقيق البدء الفوري والإختتام المبكّر لمفاوضات بشأن إتفاقية غير تمييزية وقابلة للتطبيق عالمياً، تحظر إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض صنع أسلحة نووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة، وذلك وفقاً للبيان الذي أدلى به المنسّق الخاص لمؤتمر نزع السلاح، والولاية الواردة فيه. وعلى الرغم من قرار المؤتمر في آذار/مارس إنشاء لجنة مخصصة لهذا الغرض، لم يبدأ حتى الآن العمل على التفاوض بشأن إتفاقية لوقف هذا الانتاج. ونحن نأسف لهذا التأخير في المضي قدماً بشأن موضوع نحن جميعاً متفقون على أنه موضوع هام. ونحن، مع ذلك، نولي قدراً كبيراً من التفكير في المسائل التفصيلية التي يتعين بحثها حالما تكون اللجنة المخصصة قائمة وعاملة. ومازلنا نرى أن نطاق

الاتفاقية ينبغي أن يقتصر على حظر الانتاج المستقبلي للمواد الإنشطارية لأغراض تفجيرية. ولكن من الضروري النظر فيما ينبغي أن تكون عليه الترتيبات التفصيلية للتحقق من هذا الالتزام، وكيف يمكن على الوجه الأكمل الوفاء بتكاليف هذه الترتيبات، وكيف يمكننا ضمان التطبيق العالمي للاتفاقية. ونأمل أن يفكر الآخرون أيضا في هذه المسائل، لكي يتسنّى تقدم سريع حالما تبدأ اللجنة المخصصة عملها بالفعل.

والنقطة الثالثة المذكورة في فرع المبادئ والأهداف لنزع السلاح النووي هي: أن تواصل الدول الحائزة لأسلحة نووية، بتصميم، بذل جهود منتظمة ومطّردة في سبيل التقليل من الأسلحة النووية على الصعيد العالمي بهدف القضاء على هذه الأسلحة في نهاية المطاف، وأن تعمل الدول جميعها بالمثل على نزع السلاح العام والتام تحت رقابة صارمة وفعّالة. ويسترعي الجزء الأخير من هذا النص، الانتباه إلى ضرورة إحراز تقدم بشأن المسائل النووية وغير النووية. وسأشير إلى ذلك بعد قليل.

أما فيما يتعلق بتخفيض الأسلحة النووية على الصعيد العالمي، فمن الواضح أن هناك تخفيضات كبيرة أنجزت ويجري إنجازها، نتيجة لاتفاقات ثنائية متفاوض عليها، وإجراءات من طرف واحد. ولا شك في أن العالم الذي أصبحت فيه القوات النووية الأمريكية والروسية تعد بالمئات بدلاً من الآلاف، هو عالم ستستجيب فيه بريطانيا إلى تحدّي المحادثات المتعددة الأطراف بشأن التخفيض العالمي للأسلحة النووية. إلا أن ذلك الوقت لم يحن بعد، ولذا نعتقد أنه من السابق لأوانه أن ينشئ مؤتمر نزع السلاح لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي. ففي المجال النووي، هناك بالفعل لدى المؤتمر عمل وافر يقوم به في إختتام المفاوضات بشأن معاهدة حظر شامل للتجارب النووية وفي متابعة المفاوضات بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض تفجيرية.

وقد تحدثت باسهاب عن المسائل النووية في ملاحظاتي، لأن المملكة المتحدة تعلم تماماً أن قرار تمديد معاهدة عدم الإنتشار النووي إلى أجل غير مسمّى، لا يعني أي سماح بتراخي للجهود في سبيل تعزيز نزع السلاح النووي. فنحن من جانبنا لا نجري أية تفجيرات نووية، ومازلنا ملتزمين بنجاح المفاوضات الجارية في هذا المؤتمر من أجل إبرام معاهدة حظر شامل للتجارب النووية، في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦. وقد توقفنا عن إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض تفجيرية، ونتطلّع إلى البدء الفوري والاختتام المبكّر لمفاوضات هذا المؤتمر من أجل إبرام اتفاقية لوقف هذا الانتاج. ونقوم الآن بتخفيض العدد الإجمالي للرؤوس الحربية النووية، وقوتها الإنفجارية الإجمالية، وسنشترك في المحادثات المتعددة الأطراف بشأن التخفيض العالمي للأسلحة النووية، حالما يبدو ذلك على الأرجح أفضل طريق إلى الأمام.

وتبيّن وثيقة المبادئ والأهداف بحق أن نزع السلاح النووي أصبح سهلاً إلى حدّ كبير على أثر تخفيف التوتر الدولي وتعزيز الثقة بين الدول بعد إنتهاء الحرب الباردة. وتسعى المملكة المتحدة جادّة إلى تحقيق الإمكانية التي جاءت بها هذه التطورات الحميدة.

وآمل ألاّ يكون لديكم أي شك حول إلتزام المملكة المتحدة المستمر نحو نزع السلاح النووي. ولكن ليست تلك بأية حال الصورة الكاملة. فسأتطرّق الآن إلى المسائل غير النووية.

فنحن ما زلنا نعلق أهمية بالغة على دخول إتفاقية الأسلحة الكيميائية المبكر في حيّز النفاذ. وقد صدّقت على الاتفاقية حتى الآن ٣٢ دولة. ويسرني أن أقول إن التشريع المحلي الوطني اللازم لجعل تصديق

المملكة المتحدة ممكناً، قد تم إصداره في مشروع بغية تقديمه في أقرب وقت ممكن في دورة البرلمان للفترة ١٩٩٥/١٩٩٦. ويجب الإسراع بخطى التصديقات إذا كان للدخول في حيّز النفاذ أن يتم في عام ١٩٩٦، كما يؤمل. ومن المهم أيضاً الإسراع في لاهاي بتقدّم التحضيرات لانشاء المنظمة المعنية بحظر الأسلحة الكيميائية. ونأمل من جميع الدول الموقّعة الممثّلة هنا أن تساعد في المضي قدماً بهذا العمل على نحو بناء خلال الشهور القادمة.

وما زلنا أيضا نعلق أهمية بالغة على تعزيز إتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، ولا سيما باضافة ترتيبات تحقّق ملزمة قانوناً. ونرحب بأن العمل في هذا الصدد بدأ فعلاً بعد المؤتمر الخاص للدول الأطراف في العام الماضي. ونعتقد أن الاجتماع الحديث للفريق المخصص قد أحرز تقدما طيبا في تحديد المسائل الرئيسية التي ينبغي بحثها. ونأمل من جميع الأطراف الممثّلة هنا أن تستغل الوقت بين الآن والاجتماع القادم للفريق في تشرين الثاني/نوفمبر، لتسهيل التقدم. فيجب علينا التقدم بسرعة إذا كان لنا أن نفرغ من هذا العمل بحلول وقت إنعقاد المؤتمر الاستعراضي للأسلحة البيولوجية والتكسينية في عام ١٩٩٦.

كما يجب علينا ألاّ ننسى الأسلحة التقليدية. فالأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية أسلحة دمار شامل محتملة. ولكن الواقع الآن، اليوم، هو أن الأسلحة التقليدية هي أسلحة الدمار الشامل الفعلية. وما على المرء سوى أن يفكر في الأعداد الهائلة من الناس القتلى والمشوّهين من جرّاء الألغام الأرضية المفرط في إستعمالها الشائع إلى حد محزن. وكغيرنا من الدول عمدنا إلى استحداث توقف اختياري وطني واسع عن تصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونحث الدول الأخرى أن تعمد إلى ذلك بالمثل. ونعتقد أيضا أنه يجب علينا أن نستفيد استفادة كاملة من مؤتمر الأمم المتحدة الاستعراضي لاتفاقية التسلح، المنعقد في الشهر القادم. وسيكون هدفنا الرئيسي هو توسيع الالتزام بهذه الاتفاقية، والعمل على تعزيز وتوسيع أحكامها إلى حدّ كبير بشأن استخدام الألغام الأرضية. وسنظل أيضا ملتزمين بإحراز تقدم بشأن برنامج الحد من الألغام الأرضية - وهو مبادرة اتخذت في حزيران/يونيه في بودابست، بغية تقييد إنتاج وتخزين ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد - على نحو يكمّل اتفاقية التسلح المنقحة التي أعدتها الأمم المتحدة.

إلاّ أن الألغام الأرضية ليست سوى نوع من الأنواع العديدة للأسلحة التقليدية. فمن المهم جداً ألاّ ننسى جميع الأنواع الأخرى. وأود أن أؤكد أملنا في قيام الدول بتقديم تقارير عن عام ١٩٩٤ إلى سجل الأمم المتحدة الخاص بالأسلحة التقليدية. واستكمال هذه التقارير السنوية ليس خطوة يصعب على الدول إتخاذها ولكن حدث في الماضي أن دولاً عديدة لم تتخذها. وفي رأينا الراسخ أيضا أن على هذا المؤتمر أن يواصل توجيه إهتمام ممعن في التفكير نحو المشاكل الناجمة عن الأسلحة التقليدية، بما في ذلك إعادة إنشاء لجنته المخصصة للشفافية في مسألة التسلح. فالمشاكل الناجمة عن الأسلحة التقليدية يتطلب الاهتمام بها. ولم يعد هناك حق لهذا المؤتمر في التغاضي عن هذه المسائل أكثر من حقه غي التغاضي عن المسائل النووية.

واسمحوا لي في الختام أن أكرّر رأينا بأن مشاعر القلق نحو الأسلحة النووية يجب أن توازنها مشاعر قلق نحو الأسلحة الأخرى - نحو الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ونحو الأسلحة التقليدية - والتقدم بشأن هذه المسائل له أيضا أهمية حيوية إذا كان لنا أن نحرز التقدم الكامل نحو الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح العام والتام. ولذا سنواصل تعليق أهمية على ضمان برنامج عمل متوازن لهذا المؤتمر.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر وكيل الوزارة المساعد بوزارة الخارجية وشؤون الكومنولث للمملكة المتحدة على بيانه، وعلى كلماته اللطيفة الموجهة إلى رئاسة المؤتمر. وأعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين، السفير شانتشيس أرناو.

السيد أرناو (الكلمة بالاسبانية): السيد الرئيس، أودّ أولا وقبل كل شيء، بما أنني أخذت الكلمة لأول مرة تحت رئاستكم الممتازة، أن أهنئكم على الأسلوب الذي تديرون به أعمال هذا المؤتمر، وأن أعدكم بكل تأييدنا وتعاوننا.

(سيجري توزيع هذا البيان باللغة الانكليزية عند نهاية هذا الاجتماع.)

اسمحوا لي بأن أبدأ هذا البيان باشارة موجزة إلى مشروع القرار بشأن عدم الانتشار، المقدّم من بلدي في ٢ حزيران/يونيه الماضي في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وليس في نيتنا تقديم ذلك المشروع إلى هذا المؤتمر للنظر فيه، إذ نعتبر أن المحفل الملائم لذلك هو المحفل الذي تم تقديمه فيه. وقد حثّنا فقط على إبداء هذا التعليق، البيان الذي أدلى به سفير باكستان في اجتماع هذه الجلسة العامة الماضي، نيابة عن مجموعة الـ ٢١. وقمنا بتدوين ذلك البيان وقدمناه إلى وزارة خارجيتنا وإلى وفدنا في نيويورك. ومع ذلك أود إبداء الملاحظات التالية:

إن الأرجنتين تؤيد تماماً ما ورد في ذلك البيان من حيث ان مؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ونوافق أيضا على ما جاء فيه عن التأثير على المفاوضات الجارية إذا كان لهذا المؤتمر أن يتجنب أو يخالف أحكام المعاهدات القائمة. فمن الصعب على أي عضو من أعضاء المؤتمر أن يعارض هذا الرأي. ومن الصعب بالمثل على أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة أن ينكر أن مجلس الأمن له دور يقوم به في حفظ السلم والأمن الدوليين، وينكر أن إنتشار أسلحة الدمار الشامل يهدد السلم والأمن الدوليين. وهذا هو موضوع مشروع القرار الأرجنتيني المذكور الذي حظي في ذات اليوم قبل البيان الذي أدلى به ممثل باكستان في هذه القاعة، بالتعزيز في إجتماع عقد في نيويورك، بمقترحات من بلدان حركة عدم الإنحياز الأعضاء في مجلس الأمن. ولذلك فلنترك لمجلس الأمن أداء مهمته في إطار مسؤولياته، ونواصل جهودنا للمضي قدماً بأعمال هذا المؤتمر.

وإذا كان هناك شيء واحد يوجه السياسة الخارجية لجمهورية الأرجنتين، فهو إلتزامها الثابت بالسلم والأمن ونزع السلاح. ونحن مصممون على انتهاج هذه السياسة في سياق الحوار وفهم مصالح ومشاكل جميع من يشاطروننا هذه الأهداف بإخلاص. ومما يثبت هذا الإلتزام الأرجنتيني أن برلماننا (الكونغرس) إعتمد في ٩ آب/أغسطس الماضي، إتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وأيضا إتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية، وتدمير تلك الأسلحة.

وإذا كان لمؤتمر نزع السلاح أن ينجح في أداء مهامه كما ينبغي، فإننا نرى أن هناك ثلاثة متطلبات يجب استيفاؤها. ففي المقام الأول، يجب علينا أن نستعيد الرغبة في التفاوض والعمل معاً بدون شروط مسبقة. وقد حدث لمدة عقود من خلال التراكم النووي أن أنشئت قدرة تدميرية هائلة كان المقصود بها أن

تكون، وكانت بالفعل، رادعاً. واليوم أتاح لنا إنتهاء الحرب الباردة إمكانية تفكيك هذه القدرة قطعة فقطعة. وأقل ما يقال إن محاولة تعجيل الخطى غير واقعية. فإذا جعلنا كل خطوة في المفاوضات داخل هذا المؤتمر، مهما كانت صغيرة، سواء كنّا نتحدث عن التفاوض لابرام معاهدة بشأن "الوقف" أو عن توسيع الشفافية في مسألة التسلح، معتمدة على مخطط مقرر مسبقا، فإن ذلك لن يساعد، بل سيعرقل، هذه العملية التفاوضية.

ورأي جمهورية الأرجنتين هو أنه ينبغي أن نحاول الاستفادة الكاملة من كل وأي فرصة تتاح لنا لكي نعمل على تفكيك الترسانة الذرية. فمن الصحيح والمفيد للمجتمع الدولي أن يواصل ضغطه على الدول النووية والدول التي ما زالت تطمح إلى ذلك الوضع، لكي يصبح التقدم نحو نزع السلاح أمراً لا رادّ له. أما إذا إرتأينا إتباع طريق مخطط مسبقاً، فربما لن نقطع شوطاً طويلاً. وإذا وضعنا شروطاً مسبقة لما كانت لنا اتفاقية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية أو إتفاقية بشأن حظر الأسلحة البيولوجية.

والمتطلب الثاني لنجاحنا هو أن نعمل بمسؤولية على توسيع عضوية هذا المؤتمر لنجعله وافي التمثيل، لكي تكون قراراته مقبولة عن طيب نفس من المجتمع الدولي بأسره. فلا شك في أن هذا التوسيع موضوع مصلحة مشتركة بالنسبة للدول الأعضاء وغير الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح. وتوافق الآراء على مبدأ التوسيع عام بمثل ما هو ملح. وقد منحتنا الجمعية العامة ولاية دقيقة للغاية، إذ حثّتنا على إتخاذ هذه الخطوة. وكل ما تبقى لنا هو أن نجد طريقة لضمان التمثيل الوافي الأكثر ملاءمة للوقت الحاضر الذي نعيش فيه. فيجب على هذا المؤتمر أن يضم عدداً لا يستهان به من الأعضاء الجدد لكي يسترد درجة التمثيل التي تمتع بها في مواجهة العالم عام ١٩٧٨ حينما تم إنجاز آخر توسيع لهذا المؤتمر. ولن أتطرق إلى التاريخ المعروف لعضوية المؤتمر الحالية ولكنني أستطيع القول إن قرار إنشائه تضمن قراراً لاجراء استعراضات منتظمة لعضويته. ولم يكن هناك تقصير في الجهود الجادة المبذولة لاستيفاء ذلك الالتزام باجراء استعراضات منتظمة. ونحن اليوم في حاجة إلى تزويد تلك الجهود بالعناصر الجديدة التي تسمح لنا بالخروج من هذه الورطة بأسرع ما يمكن. ولا شك في أن أحد هذه العناصر هو الآمال التي وضعها المجتمع الدولي في هذا المحفل منذ إنتهاء الحرب الباردة.

فذلك يبيّن لنا أن عضوية المؤتمر يجب أن تجمع بين البلدان الأهم استراتيجياً والبلدان التي تكفل التوازن اللازم جغرافياً أو لأسباب سياسية. فيجب علينا الحفاظ على توافق الآراء الذي توصل إليه المجتمع الدولي في إعتماده القرار ٧٧/٤٩ باء في الجمعية العامة الماضية للأمم المتحدة. ونحن، كأعضاء هذا المؤتمر، علينا مسؤولية إيجاد حل مبدع، على أساس ذلك التوافق في الآراء، يمكننا من الوفاء التام بالولاية الممنوحة لنا من الجمعية العامة.

والمتطلب الثالث لنجاحنا هو أن نعمل على تعزيز مصداقية المؤتمر بالإبرام السريع لمعاهدة حظر التجارب النووية. وبمطالعتنا السياق الدولي لا نجد أي نقص للعوامل التي تشير إلى أن ذلك ممكن. ومن بين هذه العوامل، نعتقد أنه من المهم تسليط الأضواء على البيان الذي أدلى به الرئيس كلينتون في ١١ آب/أغسطس بشأن نطاق المعاهدة. ونحن نشيد بشجاعته السياسية في اتخاذ ذلك القرار، ونحث الدول النووية الباقية، التي لم تفعل بعد، على قبول مبدأ حظر تام بدون عتبات. كما لاحظنا بإرتياح إلتزام الرئيس شيراك بتوقيع المعاهدة، وتفسيره لنطاقها، مما نعتبره بمثابة عامل مشجع آخر فيما يتعلق بمستقبل مفاوضاتنا. ونقدر أيضا المقترحات التي أبدتها الولايات المتحدة بشأن تمويل وهيكل نظام الرصد الدولي.

ويرى بلدنا أن معاهدة حظر التجارب يجب أن تشمل على نحو قاطع كل نوع من أنواع التجارب النووية، بما في ذلك التفجيرات النووية الصغيرة. فذلك موضح تماماً في الإقتراح الداعي إلى "حظر أي تفجير لتجربة سلاح نووي أو أي تفجير نووي آخر"، كما ورد في ورقة العمل ٢٢٢ المقدمة من الوفد الاسترالي بشأن نطاق المعاهدة. فهذه المساهمة وغيرها من المساهمات المقدمة يوميا في سياق مفاوضاتنا، يمكنها، كما نرى، أن تقدم مساهمة سليمة لتحقيق هدفنا المتمثل في الإسراع بإنجاز مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ونحن نعلم أن هذه المرحلة لها، دون شك، أعلى أهمية لتوافق المواقف بشأن التحقق. ولهذا السبب نناشد جميع البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في هذا المؤتمر أن تقدم مساهمة علمية وتقنية فعالة في هذا العمل. ولن يتسنّى إلا بهذه الطريقة تزويد مثل هذا النظام بقائمة محددة تماماً للمرافق في الوقت المناسب. وترى جمهورية الأرجنتين أن قائمة المرافق هذه ينبغي إدراجها في تذييل للمعاهدة، لكي تكون الدول على علم واضح، مسبقاً بما يكفي، عن الالتزام الذي ستدخل فيه. وفي هذا الصدد أودّ أن أعلن أيضا أن حكومتي أبدت استعدادها لعقد حلقة دراسية عملية في الأرجنتين، في تشرين الثاني/نوفمبر القادم، تجمع معاً خبراء العلوم السيزمية من القارة الأمريكية الجنوبية، بغية تحقيق إلتزام أقوى وأفضل تنظيماً تتعهد به بلدان الإقليم بالمشاركة في تحديد وإنشاء وتشغيل نظام الرصد الدولي بمقتضى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وفي ضوء التطورات في هذه الدورة للمؤتمر، نعتقد أن الوقت قد حان لتحليل الموقف بكل الدقة، وإتخاذ نهج عملي يمكننا من العودة إلى طريق توافق الآراء. وعلينا أن نسلّم بأن مفاوضاتنا لا تتقدم بالسرعة المنشودة. وفي هذا الصدد أود أن أضيف صوتي إلى من حذّروا، منذ أسبوع، من الخطر الذي نواجهه إذا فشلنا في الوفاء بالتزاماتنا، وخيّبنا آمال المجتمع الدولي في هذا المؤتمر.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة الموجهة إلى رئاسة المؤتمر. وأدعو الآن ممثل شيلي، السفير بيرغونو، لأخذ الكلمة.

السيد بيرغونو (شيلي) (الكلمة بالاسبانية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أهنئكم على البراعة التي تؤدون بها مهامّكم، وأعدكم بتعاون وفدنا معكم.

لدينا اليوم إحساس بوجود فرص عظيمة وآفاق واسعة وتغيرات تاريخية. وإذا نحن قادرون حقيقة على التعايش في مواكبة مع العصور، فمن الممكن أن نترك وراءنا الإرث الثقيل المتمثل في التهديد النووي، ونتيح للأجيال المقبلة العيش في عالم أكثر أمناً ونقاءً. فلم تعد الأسلحة النووية مصوبة نحو مدن العدو، بل هناك برامج مساعدة يجري إعدادها من أجل تخفيض تدريجي للترسانات النووية. وقد حلّ التحديد المعقول محل منطق الدمار الشامل. وعملية الاحتواء والاستقرار هذه لا تزال بعيدة من تشكيل إلتزام بوقف سباق التسلح النووي نهائيا وتحقيق نزع السلاح النووي على نحو تام.

ففي حين أننا أخذنا نبتعد عن مخاطر المجابهة النووية، مؤقتاً وليس نهائياً، فإن إنتشار تكنولوجيا وضع الأسلحة النووية يشكل تهديداً خطيراً. فهناك دول عديدة تملك حالياً موارد بشرية علمية وكتلة هائلة

من المعلومات، وقدرة على تجهيز البيانات، متفوقة دون شك على الموارد التي كانت متاحة لمصمّمي القنبلة الذرية الأولى - وإنتاج المواد الانشطارية باهظ التكاليف ومرهق تقنياً، ولكن من الممكن تحقيقه بجهود شاقّة مثابرة. فمن الصعب الحصول على المعدات اللازمة، ولكن هناك عدة طرق لانتهاك ضوابط التصدير، ولا يزال نظام الضمانات الدولي غير تام.

ومع وجود عدة دول تمتلك المقدرة النووية ودول أخرى على عتبة الامتلاك، ومع التجارة غير المشروعة ومشاكل الأمن النووي المتزايدة، يجب علينا أن نسأل أنفسنا، ما هي الحكمة في التمييز بين الإنتشار الأفقي والرأسي، وفي الجدل حول المخاطر النسبية لكارثة أو لأخرى، أو حول مسؤوليات مجلس الأمن ومؤتمر نزع السلاح بشأن هذه المسائل. ففي مواجهة التهديد النووي، لا يجدي العمل الفاتر الحماس، ولا يمكن الاحتفاظ، إلى أجل غير مسمّى، بمزايا طبقة أرستقراطية مكونة من مالكي القدرة على التدمير الشامل الذين يعرّضون للخطر الحق في الحياة والصحة والبيئة. وعلى المجتمع الدولي بأسره، وعلى كافة الهيئات في منظومة الأمم المتحدة، إتخاذ اجراءات من أجل بلوغ أهداف عدم الإنتشار النووي ونزع السلاح النووي.

وفي هذا السياق، يكون إستمرار التجارب النووية، الذي شهدنا منه أمثلة مؤسفة في الأيام الأخيرة، هو بمثابة رسالة من الدول النووية إلى الدول غير النووية، تنطوي على تبرير ضمني متعلق بأهمية ومشروعية الأسلحة النووية. فإجراء تجربة نووية دليل، أو على أقل قبول مسلّم به، نحو إحتمال استخدام مثل هذه الأسلحة النووية. والإصرار على أن إجراء التجارب النووية شرط مسبق للاتفاق على القضاء عليها في المستقبل، دون مراعاة للأثر الذي يحدثه مثل هذا الموقف ضدّ حقوق الآخرين، أمر لا يمكن فهمه إلا من وجهة نظر تبيح الردع النووي إلى أجل غير مسمّى (الأمر الذي يناقض المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي والالتزامات الجادة الأخرى). وذلك دون ذكر المخاطر البيئية، والتكلفة الباهظة لهذا الإنفاق المبذّر، والنهج الملتوي في تطبيق القدرة الإبداعية للعلميين وخبراء ومحترفي التكنولوجيا، على تنقيح الأسلحة المميتة ومعالجة النفايات السامّة الناتجة عنها.

وبمناسبة الذكرى السنوية لمأساة هيروشيما وناجازاكي، قال وزير خارجية شيلي إن أفضل تكريم نقدمه إلى ذكرى الضحايا هو العمل الجاد من أجل الحظر التام للأسلحة النووية. ويتطلب التقدم نحو ذلك الهدف، أولاً وقبل كل شيء، التطبيق المخطط والمتواصل لمجموعة المبادئ التي إعتمدها مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وحالما يتم إنجاز تلك المرحلة (التي تفترض مسبقاً الاتفاق على المعاهدات المتعلقة بالحظر التام للتجارب النووية، وإنتاج المواد الإنشطارية للأغراض شبه الحربية، وتحقيق عالمية الضمانات الأمنية، وتعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية، والمزيد من تطوير الضمانات والضوابط التي تجعل الانتشار النووي مستحيلاً)، تكون الظروف قد تهيأت للحصول بتوافق الآراء من الجمعية العامة، على الولاية التاريخية التي سيكون من شأن مؤتمر نزع السلاح أن يحولها إلى التزام تعاقدي رسمي. وفي هذه المجموعة من الاجراءات، تكون الاتفاقية المعلقة بالحظر التام للتجارب النووية، هي الأولوية الأولى وأشد الأولويات إلحاحاً.

ويعتبر البيان الذي أدلى به سفير فرنسا في الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح، وإعلان رئيس الولايات المتحدة الذي حبّذ "خيار الصفر"، الذي يحظر جميع التفجيرات والتجارب النووية، بالاضافة إلى تكرار هذا الموقف اليوم من وكيل وزارة خارجية المملكة المتحدة، بمثابة مساهمة كبرى في التفاوض على إتفاقية يجب أن تكون شاملة وبدون تحفظات أو مجال للتراجع، لكي يكون لها أثرها الكامل. ومع مثل هذه

الاتفاقية، كما هي مقدمة في ورقة العمل الاسترالية رقم ٢٢٢، التي تتفق معها شيلي تماماً، نؤيد المخطط الهيكلي للمنظمة المرتقبة وموقعها في فيينا، وفقاً للصيغة المقترحة في الورقة الاسترالية. ونحن على استعداد لجعل مرافق البحوث السيزمولوجية الملائمة في شيلي، متاحة لنظام الرصد الدولي عن إقتناع راسخ بأن التحقق من التجارب النووية المزمع حظرها في جميع البيئات، يشكل المقدمة المنطقية الأساسية للحظر التام الذي نسعى إلى تحقيقه بصفة دائمة.

وهناك، دون شك، أولويات هامة أخرى في إطار المفاوضات العالمية المتعددة الأطراف ومن بينها خاصة الاتفاقية المقترحة لحظر إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض شبه حربية. إلا أن هذه المسألة وغيرها من المسائل الهامة لا تزال في حالة ركود تام. وقد استمعنا اليوم إلى بيانين هامين من المملكة المتحدة والأرجنتين. ولكن يجب أن أختار بالتحديد تلك الملاحظات القيمة التي أبداها السفير سانتشيس أرناو بشأن الشروط الثلاثة التي يجب أن يستوفيها مؤتمر نزع السلاح لكي يبرر مهمته تماماً، بما في ذلك الإشارة الخاصة إلى القرار ٧٧/٤٩ باء، الذي لم يأخذ هذا المؤتمر علماً به رسمياً. والحقيقة هي أن مؤتمر نزع السلاح في حالة ركود تام تجاه التحدي المتمثل في عدم ملاءمة هيكله وأساليب عمله بالاضافة إلى نقص تمثيله الكافي للتفاوض على صكوك قانونية تدعو إلى الإنضمام العالمي الذي أشير إليه في قرار الجمعية العامة المذكور المعتمد بتوافق الآراء. فينبغي أن يفكر المؤتمر مليّا في هذا الأمر حالما تنتهي المرحلة التقنية والسياسية الأولى من استعراض مشروع الاتفاقية، نظراً لأن هذا هو الموضوع الوحيد الذي أمكن بصدده بدء أو متابعة الطريق لإحالة هذه المسألة إلى المحفل الديمقراطي لمؤتمر دبلوماسي متخصص. ومن الممكن مواصلة تطبيق هذه العملية إلى حين أن يكون المؤتمر في وضع يمكنه من إعادة إنشاء آليته التقليدية اللازمة للتوسيع - وهناك أيضا حاجة إلى رابطة منظمة بين هذه المفاوضات العالمية والانشاء التدريجي لمناطق خالية من الأسلحة لنووية في مختلف أقاليم العالم، مثل معاهدة منطقة تلاتيلولكو.

ونرحب بإعلان السفير سيليبي، ممثل جنوب أفريقيا، فيما يتعلق باستكمال المعاهدة الأفريقية، ونلاحظ أن هناك روحاً جديدة مواتية لانشاء مثل هذه المناطق في إقليم رابطة دول جنوب شرق آسيا وإقليم الشرق الأوسط. وبداية بمعاهدة راروتونغا، يكون من الضروري لجميع الدول النووية توقيع البروتوكولات التي تضمن الالتزامات المتعهد بها، التي تكفل عدم استحداث أي أجهزة أو مكونات أو عناصر نووية غير سلمية، أو تحويلها أو نقلها عن طريق المناطق المجردة من الأسلحة النووية. فإذا توقفت الدول النووية جميعها عن إجراء التجارب، وإذا توقفت بلدان العالم جميعها عن إنتاج أو تخزين أو نقل المواد الإنشطارية من أجل الاستخدام العسكري، وإذا كانت حقوق الأطراف في الإتفاقات التي تحظر الأسلحة النووية معززة بقوة، وإذا جرى تحسين وتنفيذ ما تم الإتفاق عليه من الضمانات وآلية التحقق وتدابير بناء الثقة، وإذا جرى التطبيق العالمي للحكم الذي يحظر الإرهاب النووي، فما هي الحكمة، إن كانت هناك حكمة، في الإصرار على مبدأ الردع النووي المنسوب إلى الإقليم الأوروبي الأطلنطي، وإقليم آسيا الوسطى وإقليم شمال المحيط الهادئ؟ وفي هذا الإطار الجغرافي، يعتبر قرار منغوليا في عام ١٩٩٢ باعلان أراضيها خالية من الأسلحة النووية، بمثابة بشير بالخير لهذا العهد الجديد.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل شيلي على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها الى شخصي والى بلدي. والآن أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الأمريكية، السفير ليدوغار.

السيد ليدو غار (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخذت فيها الكلمة تحت رئاستكم، اسمحوا لي بتقديم التهاني على توليكم رئاسة هذا المؤتمر. وأعدكم بالتأييد التام من وفدنا. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب ترحيباً حاراً بزملائنا الجدد حول هذه المائدة، وكذلك بزائرنا الموقر وكيل وزارة خارجية المملكة المتحدة، السيد رولاند سميث.

عند اختتام مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار النووي في عام ١٩٩٥، اتفقت الدول الأطراف في هذه المعاهدة على العمل من أجل ابرام معاهدة حظر شامل للتجارب النووية في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦. وأود أن أحيط المؤتمر اليوم علماً بأحدث الخطوات التي اتخذتها حكومتنا في سبيل هذا الهدف الهام بالذات.

ففي يوم الجمعة الماضي، ١١ آب/أغسطس، أعاد رئيس الولايات المتحدة تأكيد التزامنا ببذل كل ما في وسعنا من أجل اختتام مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بأسرع ما يمكن، لكي يتسنى توقيع هذه المعاهدة في العام المقبل. وكجزء من المبادرة الرئيسية من أجل اختتام هذه المفاوضات بأسرع ما يمكن، أوضح الرئيس بالتفصيل تأييد الولايات المتحدة لإبرام معاهدة تنص على "حد الصفر الحقيقي لقوة التفجير"، وتحظر أي تفجير لتجربة سلاح نووي، أو أي تفجير نووي آخر مهما كان صغيراً، وذلك فور دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في حيز النفاذ. كما أوضح الرئيس كلينتون في بيانه ضمانات معينة ملموسة تحدد الشروط التي ستدخل الولايات المتحدة بموجبها في معاهدة حظر شامل للتجارب النووية، من بينها مركزية برنامج الولايات المتحدة فيما يتعلق بالإشراف على المخزون في غياب التجارب النووية، وحقنا في الانسحاب من المعاهدة بموجب بند "المصالح الوطنية العليا". ومع أنها اعتبارات داخلية واضحة الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة، فإن هذه الضمانات لا تحتاج الى إجراء من هذا المؤتمر. ولذا لن يقترح وفدنا أية اضافات أو تعديلات للنص المتداول فيما يتعلق بهذه المبادرات.

ونأمل ونتوقع أن يؤدي إعلان الرئيس كلينتون، الى جانب المبادرة الفرنسية السارة التي أعلنها السفير إيريرا في هذا المؤتمر منذ أسبوع، الى تقريب المؤتمر من الاتفاق على النص الخاص بنطاق المعاهدة الذي اقترحته استراليا، وهو معاهدة تحظر أي تفجير لتجربة سلاح نووي أو أي تفجير نووي آخر. وفي هذا الصدد أود أن أعرب عن تقديرنا للملاحظات الايجابية التي سمعناها لتونا من سفيري الأرجنتين وشيلي بشأن مبادرات الاسبوع الماضي الخاصة بنطاق المعاهدة.

وقد أصدر الرئيس كلينتون تعليماته لي ولوفدنا بأن "نضاعف الجهود من أجل استكمال وتوقيع معاهدة حظر شامل للتجارب النووية في العام المقبل. ولذلك نناشد جميع أعضاء المؤتمر أن يسعوا بجد الى ابرام معاهدة جيدة بأسرع ما يمكن. وسوف يتطلب ذلك اتخاذ قرارات سياسية أساسية تمكّن المفاوضات من التقدم السريع. ونأمل بإخلاص في أن تؤدي المناقشات في الاسبوع القادم بشأن تصميم نظام الرصد الدولي، مثلا، الى اتفاق ذي معنى على شبكة رصد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي هذا الصدد ذاته تأمل حكومتنا في مواصلة العمل المكثف بشأن هذه المعاهدة، في فترة ما بين الدورتين، قبل أن تبدأ رسمياً أعمال دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٦.

وفي الختام، هل لي أن أطلب تعميم نص بيان الرئيس كلينتون الصادر في ١١ آب/أغسطس، وصحيفة وقائع مرفقة بشأن الضمانات، باعتبارهما وثيقتين رسميتين لمؤتمر نزع السلاح، وقد تم تقديمها اليوم الى أمانة المؤتمر؟

الرئيس: (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها الى رئاسة المؤتمر. والآن أعطي الكلمة لممثل ألمانيا، السيد كيللر.

السيد كيللر (ألمانيا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس، أرجو أن تسمحوا لي بتقديم البيان التالي فيما يتعلق بنطاق معاهدة حظر شامل للتجارب النووية.

إن الحكومة الاتحادية ملتزمة بإبرام معاهدة حظر شامل حقيقي للتجارب النووية في موعد لايتجاوز عام ١٩٩٦. فهي بالتالي ترحب بقرار فرنسا والولايات المتحدة، الداعي الى فرض حظر على أي تفجير لتجربة سلاح نووي أو أي تفجير نووي آخر، بما في ذلك التفجيرات ذات القوة المنخفضة، في المفاوضات الجارية بشأن معاهدة الحظر الشامل. ونستنتج من الاعلانات الروسية الحديثة أن هناك احتمال توافق للآراء في هذا الشأن. والحكومة الاتحادية مقتنعة بأن هذه القرارات ستعطي قوة دافعة حاسمة للمفاوضات بشأن هذه المعاهدة، بغية التوصل الى إبرام مبكر وناجح للمعاهدة. فإتخاذ موقف مشترك بين الدول النووية الخمس ستكون له أهمية خاصة بالنسبة للمناقشة بشأن مادة النطاق، المحدد موعد إجرائها في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٥، في الفريق العامل الثاني التابع للجنة المخصصة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

السيد الرئيس، اسمحوا لي في كلمتي بأن أبدي تعليقاً على أحدث تجربة نووية صينية فأعتقد أن هذه التجربة النووية الصينية الحديثة تؤكد مرة أخرى ضرورة فرض حظر على التجارب النووية بأسرع ما يمكن. وفي رأينا أن التجارب النووية لم تعد ملائمة في الوقت الحاضر. فهي ليست متمشية مع روح النتائج المحققة في مؤتمر تمديد معاهدة عدم الانتشار النووي أو مع أهداف المفاوضات الجارية بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وستبذل الحكومة الاتحادية كل ما في وسعها للمضي قُدماً بهذه المفاوضات واختتامها في موعد لا يتجاوز خريف عام ١٩٩٦. وكما ذكرت سلفاً أن القرار الأمريكي والفرنسي الداعي الى توسيع نطاق معاهدة الحظر ليشمل جميع التفجيرات النووية، يعطي قوة دافعة هامة للمفاوضات بشأن هذه المعاهدة.

السيدة كيوروكوشي (اليابان) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيسي، أود في البداية، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخذت فيها الكلمة تحت رئاستكم، أن أعرب لكم عن أحر التهاني على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأتعهد لكم بأكمل التعاون والتأييد من وفدنا في أدائكم واجباتكم الهامة لقيادة أعمال هذا المؤتمر. واسمحوا لي في الوقت ذاته بالإعراب عن ترحيبنا العميق الاخلاص بجميع زملائنا الموقرين، سفير جنوب أفريقيا سعادة السيد ج.س. سيليبي، وسفيرة الهند سعادة السيدة أروندهاتي غوز، وسفير كندا سعادة السيد مارك موهر، الذين انضموا الينا مؤخراً في مسعانا المشترك. كما يسرني للغاية أن نرى بيننا ممثل المملكة المتحدة الموقر، السيد رولاند سميث، وكيل الوزراء المساعد بوزارة الخارجية.

إنني، مع بالغ الأسف، مضطرة الى الإدلاء ببيان فيما يتعلق بالتجربة النووية التي أجرتها اليوم جمهورية الصين الشعبية. فبينما يتجدد أمل اليابان، بل أمل المجتمع الدولي بأسره، في السلم، ورغبتنا في نزع السلاح النووي في هذا العام الذي يصادف الذكرى السنوية الخمسين لنهاية الحرب العالمية الثانية والقصف بالقنابل الذرية، قامت الصين مرة أخرى بإجراء تجربة سلاح نووي، بالإضافة الى التجربة التي أجرتها في أيار/مايو هذا العام على الرغم من الاتفاق الذي تم التوصل اليه في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار النووي، على أن تمارس الدول الحائزة لأسلحة نووية "اقصى درجات تمالك النفس" بشأن التجارب النووية.

وتعلق اليابان أهمية بالغة على حظر التجارب النووية بإعتباره من أهم المهام في ميدان نزع السلاح. ولذا يؤسفنا بجد أن الصين أجرت اليوم تجربة نووية أخرى رغم دعواتنا المتكررة الى وقف هذه التجارب. وتحث اليابان الصين بشدة على عدم تكرار التجارب النووية مرة أخرى. ومن المهم في الوقت ذاته أن تمتنع كافة الدول النووية عن إجراء أية تجربة نووية.

ففي ١١ آب/أغسطس، أصدر رئيس الولايات المتحدة كلينتون إعلاناً بأنه يحبذ إبرام معاهدة حظر شامل للتجارب النووية تنص على "حد الصفر" الحقيقي لقوة التفجير، وتحظر أي تفجير لتجربة سلاح نووي أو أي تفجير نووي آخر. وترحب اليابان كل الترحيب بهذا القرار وتقدّره أعلى التقدير لأنه متفق مع موقف اليابان الساعي الى فرض حظر تام على التفجيرات النووية بموجب معاهدة حظر شامل للتجارب النووية.

فاتخاذ الولايات المتحدة، وهي دولة نووية، هذا القرار، سيعطي قوة دافعة هامة للمفاوضات بشأن معاهدة حظر شامل للتجارب النووية لانجازها في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦، وهو التعهد المتفق عليه في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار النووي في أيار/مايو هذا العام. وفي ١٠ آب/أغسطس، أعلن سفير فرنسا، سعادة السيد غيرارد إيريرا في هذه القاعة أن فرنسا قررت اعتماد صيغة معاهدة حظر شامل للتجارب النووية تحظر أي تفجير لتجربة سلاح نووي أو أي تفجير نووي آخر. وتتوقع اليابان أن تساهم هذه التطورات الحديثة في تعجيل مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وأمل اليابان القوي هو أن تتخذ الدول النووية الأخرى فوراً مواقف تأييد لحظر تام على تفجيرات التجارب النووية بموجب معاهدة حظر شامل لهذه التجارب تأخذ في الاعتبار القرارات الحديثة التي اتخذتها الولايات المتحدة وفرنسا. وسوف تبذل اليابان أيضاً قصارى جهودها الى جانب البلدان الأخرى المشاركة في سبيل استكمال مفاوضات معاهدة الحظر الشامل في أوائل العام القادم.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثلة اليابان على بيانها وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهتها الى رئاسة المؤتمر. وأعطي الكلمة الآن لممثل كندا، السفير موهر.

السيد موهر (كندا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أولاً أن أعرب عن خالص تقديري لكلمات الترحيب الكريمة للغاية منكم عند افتتاح هذه الدورة، وأيضاً لعبارات الترحيب من الوفود الأخرى حول هذه المائدة. وفي هذه المناسبة الأولى التي أخاطب فيها هذا المؤتمر، أود أيضاً تأكيد رغبتي في العمل مع جميع الوفود، الأعضاء والمراقبين على السواء، من أجل تحقيق تحديد الأسلحة ونزع السلاح

بمزيد من الفعالية وأؤكد لكم التأييد التام من الوفد الكندي في مواصلتكم رئاستكم. كما أود أن أعرب عن التقدير للعمل الشاق والالتزام من جانب رؤساء المؤتمر السابقين، السفراء دي إيكازا، ونانجيرا، وكيوروكوشي، وفاتاني، وكذلك من جانب أمانة المؤتمر.

إن الأولوية في هذا الوقت، كما تراها كندا ودول عديدة حول هذه المائدة، هي الإبرام المبكر لمعاهدة حظر شامل للتجارب النووية، تكون عالمية ومتعددة الأطراف وقابلة للتحقق الفعال من الامتثال لها. وقد تم انجاز الكثير خلال الشهور الـ ١٨ الماضية. وترحب حكومتنا بالتطورات الحديثة فيما يتعلق بنطاق المعاهدة، ولا سيما الالتزام الذي أعرب عنه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، بإبرام معاهدة حظر شامل للتجارب النووية تنص على حد "الصفر" الحقيقي لقوة التفجير، واعتماد حكومة فرنسا الاقتراح الداعي الى "حظر أي تفجير لتجربة سلاح نووي أو تفجير نووي آخر". وسوف تساعد الى حد كبير هذه القرارات الهامة للغاية وتوقيت اعلانها، على تقدم مفاوضاتنا.

ونحن جميعاً نقدِّر أيضاً العمل الذي يقوم به فريق الخبراء العلميين، الذي اجتمع في هذا الاسبوع والأسبوع الماضي، تحت رئاسة الدكتور دالمان، وخاصة الاختبار التقني الثالث (GSETT-III) الذي تشارك فيه حكومات عديدة من بينها حكومة كندا.

إن ضرورة التقدم السريع لها أهمية خاصة. فنحن نشاطر الهدف الذي أعرب عنه آخرون للحصول على توقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قبل الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أي خلال دورتها الخمسين المستأنفة في أيلول/سبتمبر القادم. ونعتقد أن هذا الهدف من الممكن تحقيقه. فمؤتمر نزع السلاح يستطيع تحقيق هذا الهدف من خلال عملية مهيكلة، مع تخطيط محكم والتزام سياسي قوي.

وكما نعلم جميعاً أن هناك الكثير من العمل الذي ينبغي إنجازه. وتعلق كندا أهمية خاصة على المسائل التالية في هذه المرحلة.

أولا النطاق: فكندا تؤيد الصيغة الاسترالية الداعية الى حظر جميع تفجيرات تجارب الأسلحة النووية أو أي تفجير نووي آخر، أي فرض حظر تام وشامل. وندعو الى التوصل بأسرع ما يمكن الى اتفاق الآراء بشأن هذه المسألة.

وثانياً التحقق: فهذه مسألة ذات أولوية عالية في رأينا جميعا، وهي الحصول على اتفاقات بشأن العناصر المكوِّنة لنظام الرصد الدولي (بما في ذلك طبيعة تجهيز البيانات الذي يقوم به مركز البيانات الدولي)، والتشيك المتآزر للتكنولوجيات الأربع المتفق عليها، والاتفاق على مفهوم بشأن عمليات التفتيش الموقعي. فنحن من جانبنا سنواصل بذل قصارى جهدنا من أجل تشجيع هذه الاتفاقات.

وثالثاً التنظيم: وترى كندا أن هذه المعاهدة ينبغي تنفيذها من خلال ترتيب على أقصى درجة ممكنة من فعالية التكلفة. فالإدارة المستقلة، والموقع المشترك لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مع

الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا، مع روابط متفاوض عليها بدقة، عوامل تساعد على تحقيق هذه الأهداف.

وكما قلت من قبل إن القرارات الحديثة الايجابية للغاية التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة الفرنسية قرارات مشجعة الى حد كبير. ونرحب أيضا بالبيان الذي أدلى به السيد رولاند سميث ممثل حكومة المملكة المتحدة، هنا هذا الصباح. وندعو جميع الدول النووية الأخرى الى اتخاذ مواقف مماثلة. فهذه القرارات السياسية الحيوية، بازدواجها مع العمل القيّم الذي يجري انجازه في هذا المؤتمر، تبشر بالخير لجهودنا. ونأمل في الحفاظ على هذه القوة الدافعة. ونحن على استعداد لبذل قصارى جهدنا للمساعدة في هذا الشأن.

ففرض حظر تام على جميع التجارب النووية أمر حيوي للأمن الدولي. وقد أعرب الوفد الكندي في حزيران/يونيه من هذا العام، عن أسفه لعزم دولتين نوويتين على مواصلة هذه التجارب. ويؤسفنا بصفة خاصة أننا علمنا بأحدث تجربة صينية هذا الصباح. وندعو بشدة الى وقف جميع التجارب النووية.

وفيما يتعلق بمسألة على حدة، يعلم المؤتمر تماماً أن حكومة كندا ظلت لزمن طويل ملتزمة نحو التفاوض على معاهدة تحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع أسلحة نووية وغيرها من الأجهزة النووية المتفجرة. وأعرب باحترام عن تقديري للعمل الذي قام به سلفي وصديقي الحميم السفير غيرالد شانون ونجاحه في آذار/مارس من هذا العام بتحقيق ولاية من أجل هذا التفاوض بعد ١٤ شهراً من المشاورات. ونعتبر ذلك من المنجزات الرئيسية للمؤتمر هذا العام، ونثني على التزام جميع الوفود بالأهداف المشتركة التي أدت الى اعتماد هذه الولاية. ولذا ترغب حكومتنا بشدة في أن تبدأ اللجنة المخصصة التي أنشأها هذا المؤتمر في الجزء الأول من الدورة الحالية، أعمالها بأسرع ما يمكن في إطار البند ٢ من جدول الأعمال وهو "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي".

وكمسألة أخيرة أرى أن توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح لا تزال مسألة ملحة. فقد أصبح من الصعب بصفة متزايدة على أعضاء هذا المؤتمر إدعاء لقب هيئة تفاوضية متعددة الأطراف وجديرة بالثقة حقيقة، في حين أن هناك هذا العدد الكبير من طلبات الانضمام الجديرة به المستبعدة من العضوية الكاملة. فأرجو تسوية هذه المسألة الملحّة أيضاً.

وفي الختام أود أن أعيد تأكيد التزام وفدنا بالعمل على تقدم أعمال هذا المؤتمر فنحن نتطلع الى التعاون في العمل مع جميع الوفود ومع أمانة المؤتمر في المستقبل.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل كندا على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها الى رئاسة المؤتمر. وبذلك تنتهي قائمة المتحدثين. هل يود أي وفد آخر أن يأخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا، السفير آرمسترونغ.

السيد آرمسترونغ (نيوزيلندا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أولاً أن أهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر، وأؤكد لكم التعاون التام من وفدنا.

في أول حزيران/يونيه هذا العام، أبلغت هذا المؤتمر عن صدمة نيوزيلندا وخيبة أملها إزاء إجراء الصين تجربة سلاح نووي في ١٥ أيار/مايو المنصرم. واليوم أعرب رئيس وزراء نيوزيلندا عن بالغ قلق وأسف نيوزيلندا لمضي الصين بإجراء تجربة نووية أخرى. فذلك أحق بالشجب في ضوء الاحتجاج الحالي الواسع الانتشار ضد قرار فرنسا استئناف التجارب النووية في جنوب المحيط الهادئ.

كما استرعى رئيس وزراء نيوزيلندا الانتباه الى القرار الذي اتخذته مؤخراً ١٨ دولة في اقليم آسيا والمحيط الهادئ، ودعت فيه الى وقف فوري لجميع التجارب النووية في الاقليم.

وتعارض نيوزيلندا أية تجربة نووية أينما تحدث وأياً كان من يجريها. وقد أعاد رئيس وزراء نيوزيلندا الى الأذهان أن الحكومة الصينية أكدت، بعد تجربتها النووية الأخيرة، أنها ملتزمة نحو معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأنها ستتوقف عن التجارب حالما يتم ابرام المعاهدة. وفي هذا السياق تحث حكومة نيوزيلندا الحكومة الصينية على إبداء التزامها الجاد نحو الانتهاء في العام القادم من مفاوضات المعاهدة في هذا المؤتمر. وتدعو نيوزيلندا، على وجه التخصيص، الصين الى إعلان موافقتها على "عتبة الصفر" لقوة تفجير التجربة، وأن تسحب اقتراحها الداعي الى السماح بما تسمى "التفجيرات النووية السلمية".

كما أبلغت نيوزيلندا السلطات الصينية مباشرة عن بالغ قلقها إزاء هذه التجربة الأخرى.

هل تسمحوا لي في سياق كلمتي بأن أعرب أيضاً عن تأييد نيوزيلندا للبيان البنّاء الذي أدلى به سفير الأرجنتين الموقر بشأن توسيع عضوية المؤتمر؟ فمن رأي نيوزيلندا أيضاً أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد زودت هذا المؤتمر بأساس للتوصل الى توافق الآراء بشأن هذه المسألة.

السيد ستار (استراليا) (الكلمة بالانكليزية): طلبت الكلمة لأحيط المؤتمر علماً بأن رئيس وزراء استراليا شجب التجربة النووية التي أجرتها الصين وكشفتها محطات الرصد الاسترالية في الساعة الثالثة صباح اليوم بتوقيف جنيف.

وأود أن أقرأ على المؤتمر البيان الذي أدلى به رئيس وزراء استراليا إذ قال:

"إن استراليا تشجب أحدث تجربة لسلاح نووي أجرتها الصين.

"فهذه التجربة هي الثانية في غضون ثلاثة شهور فقط منذ تمديد معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية في أيار/مايو هذا العام. وفي مؤتمر استعراض وتمديد هذه المعاهدة وافقت جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية على ممارسة "اقصى درجات تمالك النفس" فيما يتعلق بإجراء التجارب النووية، ريثما تدخل معاهدة حظر شامل للتجارب النووية في حيز النفاذ في عام ١٩٩٦، وتعهدت بالعمل باخلاص في سبيل القضاء على جميع الأسلحة النووية. ويعتبر تصرف الصين تحديا لهذه التعهدات التي أيدتها في مؤتمر معاهدة عدم الانتشار.

"ومن العواقب المؤسفة لقرار الصين مواصلة التجارب، أن الدول التي تطمح الى امتلاك أسلحة نووية سوف تشكُ في اخلاص الدول الحائزة لأسلحة نووية نحو نزع السلاح النووي في نهاية المطاف، وربما تتعزز رغبتها في استحداث أسلحة نووية. وسينطوي مثل هذا التطور على تهديد خطير للسلم العالمي.

"وترحب استراليا بالبيان الصادر مؤخراً من المحفل الاقليمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا، الذي دعا الدول الحائزة لأسلحة نووية الى توقف فوري عن إجراء التجارب النووية، كتعبير واضح عن الهواجس الاقليمية والدولية إزاء الاستمرار الذي لا مبرر له في إجراء التجارب النووية.

"ومما أثار غضب الاستراليين أن الصين وفرنسا قررتا مواصلة تجارب الأسلحة النووية على الرغم من انتهاء الحرب الباردة، ونجاح تمديد معاهدة عدم الانتشار النووي. فخيبة أملنا أعظم بالنظر الى تمالك النفس الذي أبدته الدول النووية الأخرى، وأن برامج تجربة هذه الأسلحة تحدث في وقت عصيب في المفاوضات الدولية الجارية بشأن عدد من مبادرات عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

"وتحث استراليا الصين على التوقف الآن عن تنفيذ برنامج تجارب أسلحتها النووية، كتعزيز هام منها للجهود العالمية المبذولة في سبيل منع الانتشار ونزع السلاح، وكتعزيز للأمن العالمي".

وبذلك ينتهي بيان رئيس الوزراء. وأود أن أستطرد قائلاً، من وجهة نظر وفدنا، إن هذا التفجير يأتي للأسف عقب تطورات ايجابية للغاية ناشئة عن خطوات هامة اتخذتها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في سياق أعمال هذا المؤتمر، بعثت الآمال في أننا نتقدم بقوة نحن هدفنا لاختتام المفاوضات بشأن حظر شامل حقيقة، في موعد أقصاه عام ١٩٩٦.

وهكذا، في سياق هذه المفاوضات وآمالنا المشتركة، يدعو وفدنا كما دعا وفد نيوزيلندا، الصين الى إعادة تأكيد دعوتها في عام ١٩٩٤ الى "عتبة الصفر"، وسحب اقتراحها الداعي الى استثناء "التفجيرات النووية السلمية"، وأن تصادق بوضوح على هدف اختتام المفاوضات بحلول منتصف عام ١٩٩٦، لكي يتسنى توقيع هذه المعاهدة بحلول أيلول/سبتمبر من العام ذاته.

السيد رسّل (ايرلندا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أولاً أن أقدم لكم التهاني على توليكم منصب رئيس المؤتمر وأتمنى لكم التوفيق أثناء فترة رئاستكم.

لقد طلبت الكلمة هذا الصباح لأسجل قلق وخيبة أمل أيرلندا إزاء الأنباء التي أفادت بأن الصين أجرت تجربة نووية أخرى. ومما يزيد القلق أن هذه الأنباء جاءت في وقت حينما أخذت مفاوضات المؤتمر بشأن معاهدة حظر شامل للتجارب النووية، تدخل بوضوح في مرحلتها النهائية. والوقت الحاضر هو بالتأكيد وقت مناسب لممارسة "أقصى درجات تمالك النفس"، بأسلوب حسب فهم معظم الدول لمعنى هذا التعبير.

وكما أوضحنا في بيانات سابقة أمام هذا المؤتمر، وبمناسبة التجربة الصينية السابقة في ١٥ أيار/مايو، فإن ايرلندا تعارض جميع أنواع التجارب النووية. ونطلب الى تلك الدول النووية التي لا تلتزم بوقف

اختياري للتجارب أن تلتزم به، كما نطلب الى جميع أعضاء المؤتمر مضاعفة جهودهم المنتجة بالفعل، والتوصل بأسرع ما يمكن الى إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وأود في كلمتي أن أسجل تقدير ايرلندا للملاحظات التي أبدتها هذا الصباح، المملكة المتحدة والأرجنتين وشيلي وكندا، بشأن توسيع عضوية هذا المؤتمر، ونأمل أن يمضي هذا العمل على نحو منتج.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل ايرلندا على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها الى رئاسة المؤتمر. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة في هذه المرحلة. أعطى الآن الكلمة لممثل الصين، السفير شا.

السيد شا (الصين) (الكلمة بالصينية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أقدم لكم أحر التهاني على توليكم منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح. وسيتعاون الوفد الصيني معكم تعاوناً وثيقاً. وأود في الوقت ذاته أن أرحب ترحيباً حاراً بزملائنا الجدد الذين انضموا الينا وهم السفراء من الهند وكندا وجنوب افريقيا. وأتمنى لهم التوفيق في الوفاء بمسؤولياتهم.

إن الصين متفهمة هواجس الدول غير النووية إزاء مسألة التجارب النووية. ففيما يتعلق بهذه المسألة، دأبت الصين دائماً على اتخاذ موقف أقصى درجات تمالك النفس، وأجرت حتى الآن عدداً محدوداً جداً من التجارب. وتأمل الصين أن تتوصل اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، والتابعة لمؤتمر نزع السلاح، وفقاً لولايتها، الى إبرام معاهدة ممتازة للحظر الشامل للتجارب النووية، في أقرب وقت ممكن لا يتجاوز عام ١٩٩٦. وسيشترك الوفد الصيني، كما فعل دائماً، في المفاوضات بموقف ايجابي جاد ومسؤول، بغية اسهامه في إبرام هذه المعاهدة في أقرب وقت. وحالما تدخل المعاهدة في حيز النفاذ، ستلتزم الصين بها وتوقف اجراء التجارب النووية الى الأبد.

وتملك الصين عدداً قليلاً من الأسلحة النووية لغرض الدفاع عن النفس وحده. ولا يشكل تسلح الصين النووي أي تهديد لأية دولة. بل على النقيض، ظلت الصين ذاتها تعيش دائما تحت ظل التهديد النووي.

ومن أول يوم لامتلاك أسلحتها النووية، التزمت الصين دون قيد أو شرط بألا تكون البادئة باستخدام أسلحة نووية، وألا تستخدم أو تهدد باستخدام أسلحة نووية ضد دولة غير نووية أو مناطق خالية من الأسلحة النووية. وفي كثير من المناسبات اقترحت الصين على الدول النووية أن تتفاوض وتبرم معاهدة دولية ملزمة قانوناً ضد البدء باستخدام الأسلحة النووية، وتتفق على عدم استخدام هذه الأسلحة. وقد اقترحت الصين منذ وقت طويل، أنه ينبغي، كما حدث في حالة الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية، أن نحاول إبرام معاهدة حظر شامل للأسلحة النووية وتدميرها تدميراً تاماً. ونأمل أن يلقى اقتراح الصين المذكور أعلاه استجابة ايجابية مبكرة من الأطراف المعنية.

والصين لها آراؤها الخاصة فيما يتعلق ببعض الدول الأعضاء في أحلاف عسكرية، التي تلجأ، مع تمتعها بالحماية تحت مظلة نووية، وتأييدها لسياسة الردع النووي، الى ممارسة إبداء ملاحظات بشأن عدد قليل من تجارب نووية محدودة أجرتها دولة أخرى.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل الصين على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها الى رئاسة المؤتمر. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ ليس هناك من يرغب.

وكما تعلمون، هناك مشاورات ما زالت جارية بشأن المسائل المعلقة التي تواجه المؤتمر. إلا أننا لم نحدد بعد ما يكفي من الأساس المشترك لنتمكن من المضي قدما. ومع ذلك يجب أن استمر في جهودي لمحاولة تقريب المواقف من بعضها البعض قبل انتهاء فترة رئاستي. ولذلك سأواصل عقد مشاورات، سواء ثنائياً أو مع مجموعات الوفود، وسأقدم اليكم في الاسبوع القادم تقريراً عن نتائج محاولاتي.

لقد عممت الأمانة، بناء على طلبي، جدولاً زمنياً باجتماعات المؤتمر وهيئاته الفرعية للأسبوع القادم. وقد تم إعداد هذا الجدول الزمني بالتشاور مع رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية. وهو كالعادة جدول زمني مؤقت ويخضع للتغيير اذا اقتضى الأمر ذلك. وبناء على هذا التفاهم، هل تسمحوا لي بأن اقترح أن يعتمده المؤتمر.

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): ستعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر يوم الخميس الموافق ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٥ الساعة ١٠/٠٠ صباحاً.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠ صباحاً